الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

16 **جماد أول** 1437 –25 **فبراير** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان فى العالم	17

• وفاة سيدة" أثناء التسوق بالرياض يثير غضب السعوديين

المصدر: جريدة الموجز الخميس 16 جماد ول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://almogaz.com/news/crime/2016/02/24/2195273

23 عرّضت سيدة سعودية لأزمة قلبية في أحد مراكز التسوق الشهيرة بالعاصمة السعودية الرياض، مساء الثلاثاء فبراير/شباط 2016، أثناء تسوقها، وزاد الأمر تعقيداً خلو المركز من أدوات الإسعافات الأولية، بالإضافة إلى عدم وجود عيادة طبية داخل المول رغم الأعداد الكبيرة من الزوار.

الإنقاذ

وراجت شائعة على الشبكات الاجتماعية بأن السيدة فارقت الحياة؛ بسبب تأخر التدخل الطبي، إلا أن شهود عيان أكدوا أن طبيباً وممرضة كانا في مركز التسوق تمكنا من إنقاذ المرأة بعد أن أجريا لها إنعاشاً قلبياً سريعاً.

وأوضح استشاري جراحة الحوادث بكلية الطب جامعة الإمام محمد بن سعود الدكتور جلال العويس، الذي شارك في عملية إنقاذ السيدة خلال تواجده في مركز التسوق بالمصادفة، عبر حسابه الشخصي على تويتر، أنه "بالرغم من توافر الكوادر خلال إسعاف السيدة، إلا أنني لم أجد أدوات".

فرقة الإسعاف

الممرضة حنان العنزي، التي كان لها دور كبير في إنقاذ السيدة، قالت في تصريحات لـ"هافينغتون بوست عربي" إنه تجب محاسبة فرقة الهلال الأحمر التي حضرت إلى المول ولا يوجد معها أدوية أساسية للإنعاش القلبي أو أنبوب التنفس الصناعي، الذي لم تحضره رغم توافره في سيارة الإسعاف".

أما عن حالة المريضة ذات الـ50 عاماً، فتقول إنها "عرفت من ابنها وابنتها أنها مريضة قلب، ولكن لم نتمكن من معرفة إذا كان بداخلها جهاز أم لا، وقد استمرت عملية الإنعاش القلبي حتى سيارة الإسعاف التي نقلتها إلى المستشفى".

المولات والصحة

وفتحت هذه الحادث عدة تساؤلات بخصوص تجهيز المراكز التجارية التي تستقبل أعداد كبيرة من المتسوقين يومياً بالعيادة والأجهزة الطبية.

وفي هذا الصدد، تقول الطبيبة المتخصصة بالطب العام بأحد مستشفيات الرياض، الدكتورة زهرة الدهمشي، في تصريحات لـ"هافينغتون بوست عربي" إنه من الضروري وضع مراكز مصغرة للإسعافات الأولية داخل كل مول تجاري، وأن تكون مجهزة بكافة الأدوات اللازمة لإنقاذ من يتعرضون لحوادث قد تودي بحياتهم إن لم يُسعفوا في الحين.

وأضافت أن الإسعافات الأولية ضرورية لأنها تحافظ على حياة المصاب، وتحد قدر الإمكان من تفاقم الإصابة، "خصوصاً أننا لن نجد في كل مرة ممرضة أو طبيباً يتكفلان بمهمة إنقاذ متسوق أو متسوقة".

ثقافة الإسعاف

حميد العنزي، مدير الإعلام بالغرفة التجارية، يوضح أن تأخر إسعاف المرضى في السعودية له عدة أسباب، أولها "ضعف ثقافة الإسعاف بشكل عام، وهو أمر لابد من أن يدرس، بالإضافة إلى قصور في التعامل السريع مع متطلبات الإسعاف، حيث هناك لا يعرف حتى رقم هاتف الإسعاف".

ويؤكد العنزي أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة مراكز الإسعاف وتوزيعها بشكل مناسب وفق الكثافة السكانية، مع إضافة شرط توافر مكتب إسعاف في المولات الكبيرة، مثلما يشترط الآن توفير وسائل وأدوات الإطفاء والسلامة داخلها.

العيادات ضمن شروط الترخيص

ومن جانبه، يرى خالد الفاخر، أمين عام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية أنه على الجهات المانحة لتصاريح المراكز التجارية عدم السماح بتشغيل مول دون توافر المرافق الطبية.

وأضاف في حديث لـ"هافينغتون بوست عربي" أنه يجب "أن تكون هناك جولات رقابية لضمان التزام مشغلي المولات بتوفير العيادات والمرافق الطبية اللازمة".

ومن الناحية القانونية، أفادت الحقوقية بيان زهران في تصريح لـ"هافينغتون بوست عربي" بأنه "لا يوجد حالياً نص قانوني يلزم أصحاب الأسواق التجارية بوجود عيادات داخلها".

مسؤولو الوزارة يجتمعون في "قروب ابنتنا ليان" لمتابعة حالتها

شاهد .. كيف استقبلت "الشؤون الاجتماعية" الطفلة المعنّفة "ليان"؟

المصدر: جريدة سبق الخميس 16 جماد ول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
https://sabq.org

عبدالله البرقاوي

استضافت دار الحماية الاجتماعية بأبها الطفلة المعنّفة "ليان"، بعد تماثلها للشفاء وخروجها من المستشفى؛ حيث تمّ تجهيز موقع خاص للطفلة في دار الحماية ودعمه باحتياجاتها ومجموعة ألعاب وهدايا.

وتحظى الطفلة حالياً داخل "الدار" بالعناية والرعاية والمتابعة من الجوانب النفسية والصحية والاجتماعية كافة.

وصُمم للطفلة برنامج تأهيلي ونفسي من فريق من الباحثات والإخصائيات النفسيات والتمريض والمتابعة الطبية والمراقبات لخدمتها على مدار الساعة.

وقالت مصادر لـ "سبق": "مسؤولو وزارة الشؤون الاجتماعية دشّنوا (قروباً) على برنامج الواتساب، حمل اسم (ابنتنا ليان) يضم مسؤولي الوزارة، وذلك من أجل ضمان رعايتها على مدار اليوم".

وكان أمير منطقة عسير فيصل بن خالد، قد وجّه بمتابعة قضية الطفلة المعنّفة "ليان"؛ البالغة من العمر أربع سنوات بهدف معرفة "المتهم الحقيقي".

وشدّد أمير المنطقة، على ضرورة موافاته بنتائج التحقيقات الخاصّة بهذه القضية وإيداع الطفلة في رعاية الشؤون الاجتماعية لحين انتهاء التحقيقات.

وكان مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير محمد بن بريق، قد أوضح أن فريقاً من فرع الهيئة، قام بزيارة الطفلة في مستشفى أبها العام لأكثر من أربع مرات لمتابعة حالتها الصحية".

وأضاف: "الحالة الصحية للطفلة في تحسن، بعد الرعاية الطبية، وبعد أن كانت تعاني كسوراً ورضوضاً وجروحاً في الوجه وحروقاً في الأطراف، كما أنها تعاني حالة نفسية سيئة بحسب إفادة المستشفى".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• مركز الملك سلمان للإغاثة" يوقع عقوداً مع مستشفيات خاصة باليمن لعلاج المصابين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14141850

الرياض - «الحياة»
وقع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أمس (الثلثاء) عقوداً مع مستشفيات القطاع الخاص في اليمن، لمباشرة علاج الجرحى والمصابين اليمنيين، في حضور نائب وزير الصحة اليمني الدكتور عمر مجلي وأعضاء من اللجنة الإغاثية العليا في الحكومة اليمنية.
وذكرت "وكالة الأنباء السعودية" (واس) أن العقود شملت مستشفيات صابر والنقيب والوالي والبريهي، ليتم بموجبه تقديم الخدمة والرعاية والمتابعة الطبية للجرحى والمصابين اليمنيين. وتأتي هذه الخطوة ضمن برامج الخدمات الصحية التي يقدمها المركز للشعب اليمني.

• اللجنة العليا لحماية البيئة" تقر مشروع "الرياض بلا حاويات"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14140265

الرياض - «الحياة»
قرت اللجنة العليا لحماية البيئة في مدينة الرياض، خلال اجتماعها الـ 12 برئاسة أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الأمير فيصل بن بندر، أمس (الثلثاء)، مشروع "الرياض بلا حاويات".
وذكرت "وكالة الأنباء السعودية" (واس)، أن الأمير فيصل بن بندر عبّر عن تفاؤله بتجاوز التحديات البيئيّة التي تواجهها مدينة الرياض. وقال إنه تم خلال الاجتماع، إقرار مشروع "الرياض بلا حاويات" بناءً على دراسات مستفيضة أثبتت أهمية هذه الخطوة لجعل الرياض مدينة صديقة للبيئة.
وأضاف أنه يتم العمل على إعداد مجموعة أخرى من الدراسات حول عدد من القضايا البيئية في المدينة، مشيراً إلى أن "نتائجها ستظهر قريباً، وسيلاحظ المواطن تأثيرها الإيجابي في جميع الجوانب البيئيّة".
وأوضح الأمير فيصل بن بندر، أن لجنة حماية البيئة في مدينة الرياض وضعت استراتيجية شاملة لإدارة النفايات، سيتم العمل على تنفيذها بالتعاون مع كبرى الشركات العالميّة المختصة في هذا المجال، لافتاً إلى أنه سيتم إنشاء نظام متقدم لمراقبة جودة الهواء في المدينة لرصد التغيرات التي قد تطرأ عليه.
وشدّد على أهمية تعاون المواطن في الحفاظ على البيئة في مدينة الرياض، موضحاً أن جميع الخطط والقرارات تعوّل على دور المواطنين البارز في إنجاح تلك المشروعات، والمساهمة في جعل مدينتهم نظيفة وخالية من أي مصادر للتلوّث. وأكد أن الخطوات الحالية والمستقبلية كفيلة في جعل مدينة الرياض صديقة للبيئة في شكل كامل.

وأوضح عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض رئيس مركز المشروعات والتخطيط بالهيئة، المهندس إبراهيم السلطان، أن الاجتماع اعتمد الخطة التنفيذية لحماية البيئة في مدينة الرياض للفترة من 1436 - 1440هـ، التي تنقسم إلى ستة محاور رئيسة هي: جودة الهواء وإدارة النفايات وموارد المياه والتربة وإدارة الموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والإدارة البيئية والتنمية المستدامة والتغير المناخي.
وأشار إلى أن هذه المحاور تنقسم إلى 50 برنامجاً ومشروعاً، تتولى تنفيذها 14 جهة رئيسة في شكل مباشر، بمشاركة خمس جهات.
وأقر خلال الاجتماع أيضاً، مخرجات الستراتيجية الشاملة لإدارة النفايات في مدينة الرياض الهادفة إلى إيجاد نظام إدارة مُتكامل للنفايات بأنواعها.
وتشتمل الاستراتيجية على تطوير الأساليب والطرق والتقنيات الحالية لجمع النفايات ونقلها وتدويرها، وإيجاد مرافق لمعالجتها وتطوير آليات التخلص النهائي منها، إضافة إلى وضع الحلول الهندسية والبيئية السليمة لمُعالجة القضايا والتحديات المتعلقة بالنفايات الصناعية والطبية والحمأة ومخلفات الهدم والبناء، مع تطوير إدارة النفايات البلدية الصلبة وفق معايير الاستدامة البيئية العالمية الأكثر فاعلية، بما يحافظ على البيئة والصحة العامة في المدينة.
واطلع الاجتماع على سير العمل في تنفيذ الإجراءات العاجلة لمعالجة القضايا البيئية الحرجة في 11 موقعاً في جنوب مدينة الرياض، واطلع أيضاً على سير العمل في تنفيذ برنامج استراتيجية إدارة جودة الهواء بمدينة الرياض، الذي يشتمل على 32 محطة لرصد جودة الهواء في المدينة.

حلقة نقاش في الرياض تعرض وجهة النظر البريطانية حول القضايا الإقليمية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1131917

لرياض - صالح الحميدي
نظم معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية في مقره في الرياض، حلقة نقاش حول التطورات والقضايا الإقليمية من وجهة نظر بريطانية، شارك فيها وفد من لجنة الدفاع بمجلس العموم البريطاني برئاسة جيمس قراي.
وتطرقت الحلقة إلى أهم المستجدات والقضايا الإقليمية، وتطور الأزمة السورية وإحلال السلام فيها مع المحافظة على وحدة سورية، كما تناولت التهديدات المتزايدة للجماعات الإرهابية مثل داعش، وتداعيات ذلك على الأمن الإقليمي والدولي، ودور المملكة المميز في الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب والفكر المتطرف.
وجرى خلالها بحث مستقبل سورية خاصة مآلات التدخل الروسي ودور القوات الكردية في شمال سوريا ومستقبلها، وركز النقاش على أن هناك رغبة في إجراء مزيد من الضغوط على روسيا لكي تعدل سياستها في سوريا وتكون أكثر إيجابية تجاه الوضع السوري وعلى أن روسيا تستغل تراجع الدور الغربي في المنطقة وتحاول تسجيل ثقل وفرض الحلول التي تراها في مصلحتها، كما اتفق الوفد الانجليزي على أن الوضع السوري يعد خطراً على أوربا كما هو خطر على منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى مخاطر عدم الاستقرار وتنامي الحركات الانفصالية واكدت حلقة النقاش على ضرورة إيجاد حل سياسي في سوريا يؤدي إلى تظافر الجهود الوطنية السورية للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي، وعدم السماح للتنظيمات والمليشيا الطائفية بالقيام بمهمة القضاء على داعش لما في ذلك زيادة تعميق المشكلة وضرورة أن تلعب المملكة المتحدة جهداً أكبر في الضغط لإيجاد حل سياسي في سوريا، والضغط على روسيا، وإيجاد حكومة متوازنة في العراق ذات فعالية بما يضمن قدرة ذلك البلد على القضاء على تنظيم داعش، كما تناولت الحلقة التدخلات

الإيرانية في الشئون الداخلية العربية في كل من سوريا والعراق واليمن ولبنان، علاوة على مخاطر الملف النووي الإيراني وبقاء القدرات النووية الإيرانية كامنة مما يمثل خطراً مستقبلياً على أمن الخليج العربي.

إطلاق سراح 400 نزيل من سجناء الحق العام بجازان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1131940

جازان - عافية الفيفي
أطلقت سجون منطقة جازان مساء أمس الثلاثاء 400 سجين كدفعة أولى من السجناء المشمولين بالعفو الملكي لقضايا الحق العام قبل تاريخ 1437/5/9 ذلك بعد استيفائهم المعايير المنصوص عليها في التعميم المبلغ لإمارة منطقة جازان والمديرية العامة للسجون.
وأوضح العقيد شائع القحطاني مدير سجون جازان ل"الرياض" أنه تم مساء أمس الأول الثلاثاء إطلاق أكثر من 400 سجين من سجناء الحق العام في جازان، داعيا النزلاء والنزيلات لاستثمار هذه الفرصة في التوبة وتهيئة النفس للعودة للأسرة والمجتمع شخصا جديدا يحمل بذور الخير والعطاء، مع مراجعة النفس وتعديل سائر السلوكيات الخاطئة وفتح صفحة جديدة بعيدا عن مواطن الشبهات.. مضيفا بأن اللجان المختصة باستكمال إجراءات النزلاء المشمولين بالعفو والتي تضم مندوبين من الجهات الحكومية ذات العلاقة من الشرطة والسجون ومكافحة المخدرات بذلت جهود متواصلة ومكثفة بتنسيق ومتابعة من إدارة سجون جازان وإشراف مباشر من مدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي وأمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز.

الوضع الراهن لحقوق المريض تحت مجهر المؤتمر الخليجي لحقوق المريض

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1131984

أكدت اللجنة العلمية للمؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض أن المؤتمر سيؤكد على جملة من حقوق للمريض؛ مثل حق الحصول على رعاية لائقة تتسم بالاحترام والرحمة ضمن بيئة آمنة؛ بغضّ النظر عن السن والجنس أو الجنسية.
وشددت اللجنة العلمية على أن حقوق المريض تشمل:"تلقي الرعاية الصحية في بيئة آمنة خالية من أشكال الإساءة أو الإهمال أو سوء المعاملة، وحقه في معرفة تشخيص حالته، والتوقعات المرجوة، وفوائد ومخاطر العلاج، والموافقة الكتابية قبل البدء بأي إجراء طارئ، وضمان السرية الكاملة عند مناقشة الفحوصات وطرق العلاج، ووجود شخص مع المريض لتقديم الدعم المعنوي خلال فترة العلاج، وحق المريض في الحصول على الخدمات التي تُمَكّنه من أداء الواجبات الدينية، وحقه في التعبير عن أي مخاوف تتعلق بالرعاية التي يتلقاها". ويشجع المؤتمر، بحسب اللجنة العلمية، المريضَ على التحدث بصراحة مع فريق الرعاية الصحية المسؤول والإسهام في اختيارات العلاج المقدمة له، وتعزيز سلامة المريض من خلال اطلاعه ومشاركته في الرعاية الطبية الخاصة به كي يشعر أنه شريك أساسي في شؤون رعايته الصحية، كما يهدف المؤتمر إلى أن يعرف المريض حقوقه، بالإضافة إلى الواجبات المترتبة عليه خلال فترة

العلاج داخل أو خارج المستشفى. كما يؤكد المؤتمر واجبات المريض، التي تتمثل في: تقديم معلومات كاملة ودقيقة عن بياناته الشخصية وتاريخه المرضي، ومتابعة العلاج حسب التعليمات الطبية، والمشاركة الفاعلة في خطة العلاج، والتفاعل الجيد مع جميع الموظفين في المستشفى والمرضى الآخرين والزوار؛ وذلك بأسلوب لائق ومحترم، والالتزام بأنظمة المستشفى وتعليمات الأمن والسلامة. ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر يستقطب عدة فئات وقطاعات طبية وكذلك جميع افراد المجتمع، وخبراء مكاتب الاستشارات القانونية والتشريعية، وشركات التأمين، وشركات ومصنعي الأدوية والأجهزة الطبية، وكذلك كافة العاملين في القطاع الطبي من أطباء وممرضين وعلاقات عامة وشؤون إدارية، وعمداء وطلاب وطالبات كليات الطب والطب النفسي والحقوق، والعاملين في الجمعيات الطبية وأعضائها، وأصحاب المبادرات وشركات المسؤولية الاجتماعية، كما يسعى لجذب الصحافة والإعلام التي تبث برامج طبية وتوعوية وتثقيفيّة.
وشددت اللجنة العلمية للمؤتمر على أنها قامت بدعوة عدد من الخبراء والعلماء في مجال القانون والتشريع في القطاع الطبي لتسليط الضوء على خبراتهم وتجاربهم على مستوى حقوق المرضى، وقد تم تقسيم البرنامج العلمي لعدد من الجلسات العلمية على مدى يومين حسب التالي:
- تسليط الضوء على الوضع الراهن لحقوق المريض والممارسات المرتبطة بها في المنشآت الصحية.
- تحسين الوعي بحقوق المريض من جهة المرضى وكذلك موظف المنشآت الصحية.
- تحقيق شعار «المريض أولاً» بالمنشآت الصحية في النواحي الشرعية والتشريعية والعملية.
- إعداد إطار خليجي موحد لحقوق المريض من خلال إصدار وثيقة الرياض لحقوق المريض.
- تحديد احتياجات المريض من النواحي النفسية والاجتماعية والشرع.

في جلسة نسائية تحت رعاية حرم أمير منطقة الرياض

• تمكين المرأة من حقوقها" ضمن فعاليات المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1131985

خصصت اللجنة العلمية للمؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض، جلسة نسائية تُعقد ضمن أنشطة المؤتمر بعنوان "تمكين المرأة من القيام بدور فاعل في تحقيق مفهوم حقوق المريض".
وتُعقد الجلسة يوم السبت 27 فبراير الساعة السابعة مساءً، في فندق الرياض إنتركونتيننتال برعاية صاحبة السمو الأميرة نورة بنت محمد، حرم أمير منطقة الرياض، وتهدف الجلسة إلى تقديم نظرة شرعية لحقوق المريض، وأهمية تطبيق المفهوم في المنشآت الصحية، وتمكين المرأة من إعمال حقوقها الصحية في كل المنشآت الصحية.
ويأتي تخصيص الجلسة النسائية؛ تأكيداً لتمكين المرأة صحياً، وأن الاهتمام بالمرأة منذ مرحلة البلوغ له أثر إيجابي على مستقبل صحة الأجيال القادمة؛ من حيث اكتشاف الأمراض الجينية، وسوء التغذية والسمنة، والمشاكل النفسية منذ وقت مبكر، ومنع حدوث الأمراض المزمنة وعن طريق إعداد أطباء يحملون تخصصاً دقيقاً في "صحة المرأة"، والاهتمام بالتوعية والمسوحات الطبية، والبرامج التثقيفية؛ للوقاية من مضاعفات الأمراض والاعتلالات الصحية والنفسية، وانعكاسها على الصحة العامة وعلى إسهامات المرأة في الأسرة والمجتمع، وسَنّ القوانين والنظم التي تحميها مع ضرورة مشاركة المؤسسات التعليمية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني على نشر ثقافة التمكين الصحي للمرأة، وتقديم البرامج الخاصة بالحقوق الصحية.

ويسلط المؤتمر الضوء على الوضع الراهن لحقوق المريض والممارسات المرتبطة بها في المنشآت الصحية، ووضع إطار خليجي موحد من خلال إصدار وثيقة الرياض لحقوق المريض، ومناقشة ما يحتاجه المريض صحياً ونفسياً واجتماعياً، وتوضيح الواجبات على المريض، وتخصيص جلسة علمية يؤكد مدى الاهتمام بالتمكين الصحي للمرأة؛ لأن تقدم الرعاية الصحية الشمولية في مختلف جوانب صحة النساء ضرورة من أجل تحسين الأنماط الصحية للنساء؛ وخاصة المسنات؛ مما ينعكس إيجاباً على حياتهن الاجتماعية والعائلية.

دعا إلى الاستفادة من الشركات الأجنبية لتحسين البيئة الاستثمارية

"الشورى" يطالب بالإسراع في تنفيذ مبادرة خادم الحرمين للاستثمار المباشر في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1131854

الرياض - عبدالسلام البلوي

أكدت لجنة مجلس الشورى للاقتصاد والطاقة على أهمية الإسراع في تنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الخاصة بدعوة الشركات العالمية للاستثمار في المملكة واستغلالها والاستفادة منها في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية والقوانين واللوائح والأنظمة العدلية لتوفير البيئة الملائمة للمزيد من هذه الاستثمارات في ضوء ما تسمح به خصوصية المملكة وتعاليم الشريعة الإسلامية، فأوصت اللجنة على تقرير هيئة الاستثمار للعام المالي 1435-1436هـ، بتطوير الأنظمة والحوافز ذات الصلة بالاستثمار، لتحقيق زيادة الاستثمارات وإطلاق معايير لأداء سهولة الأعمال وخدمات المستثمرين.

وطالبت لجنة الاقتصاد بتوحيد وتنسيق الجهود بين الهيئة العامة للاستثمار والجهات الأخرى، في الترويج الخارجي للاستثمار المباشر في المملكة عند تنفيذ مبادرة خادم الحرمين الخاصة بذلك، وتحديد الدول المستهدفة للترويج والعمل على فتح مكاتب للمساعدة في جذب الاستثمارات خاصة في الدول ذات الفرصة الأعلى لإمكانية مساهمة شركاتها في الاستثمار المباشر في المملكة ودعمها بالكوادر البشرية السعودية المؤهلة وتمكينها من تقديم جميع المعلومات والمساعدة الممكنة للراغبين في الاستفادة من الاستثمار المباشر، كما دعت إلى إعطاء الهيئة مرونة مالية من خلال تحويل الاعتمادات في مواردها إلى نظام مقطوع بدلاً من ميزانية البنود مع الحفاظ على الحوكمة من خلال مجلس إدارتها.

وأوصت اقتصادية الشورى بالاستمرار في تكثيف جهود هيئة الاستثمار لمتابعة التراخيص الممنوحة للمستثمرين وتمكينها من تحقيق الأهداف المرجوة منها، مشيرةً إلى صدور 366 ترخيصاً خلال عام التقرير مقارنة بنحو 118 ترخيصاً للعام الذي قبله بارتفاع تجاوز 200% مما يعني أن الهيئة حسنت البيئة النظامية للنشاط الاستثماري في المملكة وتسهيل تراخيص بدء الأعمال وارتفاع نسبة المشاركات الأجنبية في المشروعات المرخص لها. وطالبت لجنة الاقتصاد والطاقة هيئة الاستثمار بتوسيع نطاق مراكز الأعمال لتشمل تقديم الخدمات للكيانات السعودية، مؤكدةً نجاح الهيئة في التسهيل على المستثمر الأجنبي لإنهاء إجراءاته الحكومية عن طريق مراكز أعمال شاملة.

بعد سنوات من التباين بين "مجلس الوزراء" والشورى

حسم تعديل نظام جمع التبرعات.. والسجن عامين للمخالف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160225/Con20160225826123.htm

محمد الغامدي (الرياض)

بعد سنوات من الدراسة والإعداد داخل أروقة هيئة الخبراء ومجلس الشورى، وعودته ثانية إلى قبة المجلس بعد تباين وجهات النظر بين مجلسي الوزراء والشورى، يسدل الستار الثلاثاء القادم على نظام جمع التبرعات وصرفها في الوجوه الخيرية داخل المملكة، والمعاد دراسته للمجلس عملا بالمادة 17 من نظام المجلس الذي ينص على أنه إذا تباينت وجهات نظر المجلسين (الوزراء والشورى) يعاد الموضوع إلى الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه.

وقد أيدت اللجنة الاجتماعية والأسرة والشباب، التعديلات التي أجرتها الحكومة على المواد العاشرة والعشرين والحادية والعشرين، ودمج المادتين الرابعة والسادسة، وفصل المادة الثانية والعشرون إلى مادتين، وحذف المادة الثانية لدمج حكمها في المادة الثالثة، إضافة لبعض التعديلات الصياغية في بعض المواد، ورأت اللجنة أن هذه التعديلات جيدة، وسيكون لها أثرها الإيجابي عند تنفيذ النظام بهدف ضبط جوده العمل القانوني.

وجاء في المادة الثامنة، أنه لايجوز للجهة المرخص لها تلقي التبرعات من أفراد أو جهات غير سعودية، إلا وفقا للضوابط التي تحددها اللائحة، لكون النص السابق قد بني الحظر الوارد فيه على كون المتبرع موجودا خارج المملكة، وهو خلاف المقصود، ورأى المجتمعون أن يكون من المناسب للجهة المرخصة لها بتلقي التبرع من غير السعودي سواء داخل المملكة أو خارجها بموجب ضوابط تحددها اللائحة.

وأفادت المادة الثامنة عشرة، أنه يعاقب الشخص الذي يقوم بجمع التبرعات أو الدعوة إليها دون الحصول على موافقة رسمية بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين، مع إبعاد غير السعودي عن البلاد بعد انتهاء مدة محكوميته، ويعاقب من يخالف حكم المادة الخامسة من النظام بغرامة لا تزيد على 200 ألف وتجوز مضاعفتها في حال تكرار المخالفة، وتعاقب أي جهة تقوم بجمع التبرعات أو الدعوه إليها أو صرفها بما يخالف أحكام النظام، بغرامة لا تزيد على نصف مليون وتجوز مضاعفة الغرامة في حال تكرار المخالفة، ويعاقب من يخالف أحكام النظام من موظفي الجهة المرخص لها أو مسؤوليها أو المشرفين عليها بغرامة لا تزيد على 50 ألف ريال وتجوز مضاعفتها في حال تكرار المخالفة، ويعاقب من يخالف أي حكم آخر من أحكام النظام بغرامة لا تزيد على 50 ألفا، ويجوز مضاعفتها في حال تكرار المخالفة، وتتولى المحكمة المختصة النظر في تطبيق العقوبات ويجوز لها الحكم بمصادرة التبرعات التي جمعت ويجوز لها تضمين الحكم وتحديد الجهة التي تؤول إليها التبرعات المصادرة.

وأضيفت لهذه المادة عقوبة الشخص ذي الصفة الاعتبارية وحذف الحد الأدنى للغرامة وترك تقديرها للمحكمة المختصة، وذلك لتفاوت الحالات التي ستعرض على المحكمة وقدراتها المالية.

رئيس "المظالم": الدولة تحفظ للقضاء استقلاله وقوته

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160225/Con20160225826144.htm

«عكاظ» (الرياض)
أكد رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف، أن الدولة تحفظ لمرفق القضاء استقلاله وقوته ليكون سلطانا عادلا حازما، مبينا أن القضاء «بسيرته ومسيرته الشاهد على التماسك اللافت القوي من ملوك بلادنا ورعايتهم وعنايتهم الفائقة بهذه الأصول، متمسكين بثبات استمدادها من كتاب الله جل وعلا وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، استذكارا لأصل تأسيس دولتنا وسمو كيانها».
وأوضح خلال تدشينه أمس (الأربعاء)، بمقر مركز الملك فهد الثقافي بالرياض الإصدار الأول لمجموعة الأحكام والمبادئ التجارية للأعوام من 1408 حتى 1423، بحضور مستشار خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز ووزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أن التطور الذي يشهده القضاء في مختلف المجالات، يرسم للعيان أنموذجا لمدى الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الحكيمة - وفقها الله - لمرفق القضاء؛ إذ يأتي هذا النشاط كحلقة وصل مكملة لعقد التطوير فيه.
وأشار إلى أن ديوان المظالم حمل على عاتقه ولاية القضاء التجاري منذ عام 1408، «وها هو اليوم يطلق أول مدونة للقضاء التجاري بحلة متخصصة في المملكة شملت ما يربو على العقد والنصف من الزمن كإصدار أول إلى عام 1423؛ وستليها المرحلة الثانية التي سترى النور بإذن الله قريبا، حتى يكتمل عقد مدونات ديوان المظالم تباعا إلى عامنا الحالي».
وأكد رئيس فريق تصنيف الأحكام التجارية الدكتور طارق العمر أن دوائر التدقيق أصدرت ما يقارب 3000 حكم تدقيقي، في الفترة الزمنية الأولى من بداية عام 1408 وحتى عام 1423، نظمت في 20 ألف وثيقة، منها ما يربو على 2000 حكم مؤيد لأحكام ابتدائية صادرة من دوائر قضائية تجارية، مثلت نواة المدونة، ومحل عمل الفريق، قراءة، ومراجعة، وتصنيفا.
وبين أن ديوان المظالم دأب على نشر مبادئ أحكامه القضائية، منذ عام 1397، ثم تتابعت مدوناته ومجموعاته، واستكمالا للمسيرة، وصدر قرار رئيس الديوان بتشكيل فريق قضائي بإشراف مباشر منه، يتولى تصنيف الأحكام القضائية التجارية ونشرها عقب إسناد ولاية القضاء التجاري إلى ديوان المظالم، في بداية السنة المالية لعام 1408 بموجب مرسوم ملكي

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

دور الإدارات القانونية في الحد من اللجوء إلى التقاضي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/02/25/article_1033358.html

د. فيصل بن منصور الفاضل

تؤدي الإدارة القانونية دورا مهما في نجاح أي منظمة، في تحقيق أهدافها والقيام بمهمتها، سواء أكانت حكومية أم خاصة، وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات قانونية للإدارة العليا في المنظمة ومختلف إداراتها تسهم في تسيير أعمالها، وتضمن تطبيق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بكل شفافية وحيادية، وتحد من اللجوء إلى التقاضي والمنازعات.

ولابد لتحقيق ذلك أن يكون هناك تمكين للإدارة القانونية من قيامها بمهامها، ومن ذلك تزويدها بكوادر قانونية مؤهلة علميا وعمليا، ومنحها الاستقلالية والاعتماد عليها والاستفادة منها في جميع الأعمال التي لها جانب نظامي، وفي جميع المراحل أينما وجدت الحاجة.

وتعد الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني من الجهات الحكومية التي أدركت أهمية العمل القانوني واهتمت بالبناء القانوني منذ تأسيسها عام 1421هـ، فأنشأت إدارة قانونية متكاملة، ومنحتها الاستقلالية الكاملة، وربطتها برئيس الهيئة مباشرة، ووفرت لها ما تحتاج إليه من كفاءات وكوادر قانونية وموارد مالية، ومكنتها من القيام بمهامها وتفعيل دورها في مجال أعمال الهيئة بكل حيادية وشفافية.

وحرصت الهيئة منذ توليها مهمة الإشراف على مرافق الإيواء السياحي والمهن والأنشطة السياحية على تطبيق الأنظمة بشفافية عالية ومساواة بين الجميع دون استثناء، فطورت منظومة قانونية متكاملة من الأنظمة واللوائح وأدلة الإجراءات وآليات العمل، ومن بينها آلية إجراءات التظلم التي يقدمها صاحب التظلم بعد إبلاغه بقرار المخالفة، التي تتيح له أن يتقدم بتظلم أمام رئيس الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بقرار العقوبة وهو أول إجراءات التظلم التي يقدمها صاحب المخالفة، وهو إجراء يلزم الهيئة بالنظر في التظلم في حال تلقيه خلال المدة النظامية المشار إليها، حيث تقوم الإدارة القانونية في الهيئة بدراسة التظلم والتحقق مما ورد فيه والتواصل مع المتظلم في الحالات التي تتطلب ذلك، ومن ثم الرفع لرئيس الهيئة بالتوصية النظامية، وبعد أن يصدر التوجيه من رئيس الهيئة على المذكرة القانونية يبلغ صاحب التظلم بما انتهى إليه تظلمه.

ويمكن القول إن اهتمام الهيئة بالعمل القانوني خصوصا جانبه الوقائي حقق فوائد كبيرة، من أهمها ضمان صدور قراراتها خالية من الملاحظات النظامية التي قد تعرضها للإلغاء وإبرام عقودها سليمة وصحيحة الأركان، إضافة إلى البت فيما قد يرد من تظلمات بحيادية وشفافية خلال فترة وجيزة تكفل حل المسائل بين جهة الضبط والمنشآت قبل اللجوء إلى الدعاوى القضائية عند ديوان المظالم، وهذا بدوره يسهم في تعزيز الثقة بين الهيئة والمستثمرين وتوفير المناخ الإيجابي والمحفز للاستثمار، فضلا عن مساهمته الإيجابية في التخفيف عن كاهل القضاء.

والمتتبع لتقارير الهيئة السنوية عن التظلمات يتبين له إنصاف الهيئة عديدا من المستثمرين مباشرة إثر التظلمات التي تقدموا بها دون لجوئهم إلى التقاضي، حيث قامت الهيئة بإلغاء القرارات التي تبين أنها لم تستند إلى جانب نظامي يؤكد صحة قرار العقوبة ومن ثم ساعدت على توفير الوقت أمام المستثمر في عدم لجوئه إلى القضاء لرفع الدعاوى ضد الهيئة، وذلك نتيجة لتطبيق الهيئة منظومة نظامية متقدمة ومتكاملة في النظر في التظلمات تحقق ترشيدا كبيرا في قرارات العقوبات التي تصدرها.

بقي أن نقول: إن نجاح الإدارة القانونية في قيامها بدورها في أي جهة مرتبط بدرجة كبيرة بقناعة المسؤول الأول في هذه الجهة بأهمية العمل القانوني، وحرصه على تحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة، ولعل ذلك هو السبب الأساس الذي مكن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني من تحقيق نجاح كبير في مسارها النظامي حيث ترتب على تطبيق آلية نظر التظلمات عدم صدور أي حكم قضائي ضد الهيئة خلال الخمسة عشر عاما الماضية، وما سبق ذكره يجعل تجربة الهيئة في هذا المجال جديرة بالدراسة والاستفادة منها والعمل على تعميم تطبيقها في جميع الجهات الحكومية في المملكة.

ضَرَبَ المُعلِّمُ التلْميذَ

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/662137

لمياء باعشن

انتهاج الضرب كوسيلة تربوية ليس أمرًا جديدًا، بل هو أمر مُتجدِّد. في زمنٍ ليس ببعيد كان الأب يأخذ ابنه للمدرسة ويقول للمدير: «هذا ابني علّموه وهذّبوه، لكم اللحم ولنا العظم». كانت الكتاتيب والمدارس حتى منتصف القرن العشرين لا تخلو من أدوات تُعين المدرِّس على الضرب، كالفلكة، والسلم، بل كان من النادر أن ترى معلّمًا لا يحمل العصا في يده، مُهدِّدًا و»شاحطًا» بها طول الوقت. وإن تردَّد المعلم في تطبيق عقوبة الضرب يحضر الأب للمدرسة ويقوم هو بالعملية أمام الجميع. ثم صار الضرب مسموحًا بعد ذلك بالمسطرة على ظهر اليد، وربما بدت هذه العقوبة بسيطة، لكن الأمر كان يعتمد على قسوة المعلم، ومدى قوة الضربة.

كان الضرب شططًا غير مقبول في التربية والتعليم، لكن الذي نعيشه اليوم هو أيضًا مغالاة في النقيض، فالأهل قد أصبحوا خير معين لأبنائهم على المدارس، وعلى المعلّمين، يتحسَّسون من كلمة، ومن صرخة، ومن نظرة حادة. سُلب المعلم كل أدوات التحكُّم في فصله منذ أن سلّم عصاته، والتزم بقرارات منع الضرب، لكنه تدريجيًّا لم يعد يستطيع حتى جرح مشاعر طلابه، ومس أحاسيس أهاليهم المرهفة بهمسة عابرة. كل الأبناء والبنات مصدَّقون عند أولياء أمورهم، وعندما يُبلّغون أهاليهم بأيّ «إزعاج» وقع عليهم، تجد الأهل قد كثّفوا مكالمات الهواتف، ثم اقتحموا المدارس ساخطين، غاضبين، ومطالبين بإيقاع أقصى العقوبات على مَن تطاول على أبنائهم العاقلين، والهادئين، والمؤدّبين.

وما لا يُدركه الآباء أن الأبناء قد فهموا قواعد اللعبة، أيقنوا أن الأستاذ لا قيمة له في المنظومة التي هم أساسٌ فيها، فأجادوا استغلال الأوضاع، وراحوا يستفزّون الأساتذة بالإهمال والفوضى والشغب؛ ليندفعوا في لحظة، ويمدّوا أيديهم، فيبدأ التصوير والتشهير، وإثارة الرأي العام، وإهانة المدرس على الملأ، ليراه القاصي والداني، وهو يعتذر ويُقبِّل رأس طلابه مستسمحًا، ومُتذلِّلاً، وواعدًا ألاَّ يُكرِّر فعله الإجرامي، والأهل يتمنّعون ويطالبون بعقوبات أشد، حتى يكون عبرة لغيره. بعد أيام من حادثة ضرب الطالب الموهوب دار على مواقع الإنترنت فيديو لطلاب يتحرَّشون بأستاذهم، يوخزونه في صدره، ويوشكون على ضربه، وهو يُردِّد بمذلَّة: عيب يا واد.. عيب يا حبيبي. نعم! لا هيبة، ولا تقدير، ولا تربية، ولا تعليم!!

هذا ليس نداءً لعودة الضرب كوسيلة تربوية، لكن الضرب يعود من تلقاء ذاته، حتّى في وجود قرارات صارمة بمنع الضرب منذ أمد بعيد. كيف نتأكّد أن الضرب، وهو فعل استعبادي مؤلم، ولا إنساني، لن يعود؟ طريقتان سأقترحهما، أولاهما قديمة أيضًا كانت شائعة في مدارسنا، وأدعو هنا إلى تجديدها: العقوبات البديلة التي تعين المدرس من مثل: التذنيب (أيّ الوقوف أمام الفصل لمدة معينة على قدمين، أو على قدم واحدة)، وعدم الخروج للفسحة، ونسخ الجملة المكتوبة على السبورة لمئات المرات.. وغير ذلك من الحلول التي لا تضر بالطالب، وتؤدّبه، وتشعره بالخطأ، وتدفعه للتراجع عنه.

أمّا الاقتراح الثاني فهو رادع للمدرس المندفع، الذي يستخدم قوته البدنية لإيلام الطلاب، فهذا النوع العنيف من البشر لا يكفيه قرار يمنعه من ممارسة الضرب، إن لم يتبع القرار قائمة من العقوبات يكون على دراية بها مسبقًا، فنحن لا نريد أن ننتظر كل حالة ضرب تصل إلى الإدارة، أو إلى الوزارة، أو إلى السوشيال ميديا؛ لكي نتحرّك، وندرس ملابسات القضية، ثم نُفصِّل عقوبة لكل حالة على انفراد. وقبل أن يُفكِّر المدرس في ضرب الطالب حتى ولو بمسطرة على ظهر يديه، فهو يعلم أنه يُعرّض نفسه مثلاً للخصم، أو لتأخير الترقية، أو الحرمان من العلاوة السنوية، أو للفصل.

دعت لإصلاح نظام الأمم المتحدة العاجزة عن وقف الكارثة السورية

"العفو الدولية" تنتقد معالجة أوروبا وفرنسا "المعيبة" في ملفي الهجرة واعتداءات باريس

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1131969

لندن - أ ف ب

نددت منظمة العفو الدولية امس برد فعل الدول الاوروبية "المعيب" حيال أزمة المهاجرين ورد فرنسا "المقوض للحريات" على الاعتداءات الارهابية التي ضربتها عام 2015، في تقريرها السنوي حول "حالة حقوق الانسان في العالم".

وبعدما درجت المنظمة على التنديد بالديكتاتوريات وانتقاد تجاوزاتها، استهدفت هذه السنة القارة الاوروبية التي "تتباهى بامتلاك نظام حماية الحقوق الاكثر تطورا في العالم"، بحسب ما قال مدير برنامج اوروبا في منظمة العفو جون دالهوزين.

وقال دالهوزين امام الصحافيين "ما زال الوضع كذلك، لكن الزمن الذي كان يمكن فيه اعتبار ذلك حقا مكتسبا ولى".

ووصف الامين العام لمنظمة العفو سليل شيتي موقف الدول الاوروبية حيال أزمة المهاجرين الفارين من الحرب في الشرق الاوسط بأنه "معيب".

وقالت المنظمة في تقريرها ان "الاتحاد الاوروبي الذي يعد اثرى كتلة طفل سوري يطل من خيمة في معسكر مؤقت لاستقبال اللاجئين في اليونان (رويترز) سياسية في العالم وبمجموع سكانه البالغ 450 مليون نسمة، اخفق في الخروج بخطة واحدة موحدة تكفل الاستجابة لهذا التحدي بطريقة انسانية تحترم حقوق الانسان".

وأضافت "وحدها المانيا ابدت سمات القيادة التي تتناسب مع حجم التحدي".

وتابع التقرير "آثر قادة الاتحاد الاوروبي وبغالبية ساحقة الاصغاء الى الصوت المرتفع للمشاعر المعادية للهجرة والمهاجرين، والتركيز على هواجس فقدان السيادة الوطنية والتهديدات الامنية. وبالمحصلة، لم يتمكن قادة اوروبا من الاتفاق على سياسات جديدة باستثناء الاتفاق على اتخاذ تدابير تهدف الى تعزيز برنامج (حصن اوروبا)".

كما انتقدت منظمة العفو الرد السياسي على الاعتداءات الدامية التي ضربت باريس في يناير ونوفمبر 2015.

وبحسب التقرير، فإن "الاعتداءات اعطت زخما اضافيا في فرنسا وكذلك في دول اوروبية اخرى، لاقرار طائفة من التدابير التي شكلت تهديدا لحقوق الانسان".

وفي سياق حال الطوارئ التي اعلنت في باريس منذ نوفمبر "نفذت السلطات الفرنسية 2700 مداهمة منزلية للتفتيش بدون مذكرات تفتيش صادرة بحسب الاصول، ونتج منها فتح تحقيقين فقط على علاقة بالارهاب".

وتابع التقرير ان "السلطات انهمكت طوال العام في تحريك اجراءات ملاحقة اشخاص عملا باحكام قانون (تبرير الارهاب) ذي الصياغة المبهمة، وشكلت مجموعة كبيرة من هذه الاجراءات انتهاكا للحق في حرية التعبير عن الرأي".

وقال سليل شيتي ان "حكومات كثيرة اخطأت في ردها على المخاطر الامنية المحدقة بالامم، فخنقت المجتمع المدني وقوضت الحق في احترام الحياة الخاصة والحق في حرية التعبير، بوصفهما يتعارضان مع الامن القومي والنظام العام و(القيم الوطنية)".

وحذر الامين العام لمنظمة العفو ان "اكثر من سبعين عاما من العمل الدؤوب والتقدم البشري باتت في خطر" جراء الحكومات التي تسعى للالتفاف على مؤسسات مثل الامم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية او آليات اقليمية مثل مجلس اوروبا".

وشدد على ان "النزاع السوري مثال مروع على العواقب البشرية الكارثية لعجز نظام الامم المتحدة عن الاضطلاع بدوره الحاسم من اجل احترام الحقوق الاساسية والقانون الدولي، وضمان واجب المحاسبة".

ودعا قادة العالم الى اغتنام فرصة انتخاب الامين العام المقبل للامم المتحدة نهاية العام من اجل "التقدم في اتجاه الاصلاحات" واعطاء "زخم جديد" لمنظمة هي "بأمس الحاجة اليه".

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م

http://www.al-madina.com/node/661980

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد اول 1437هـ - 25 فبراير 2016م

http://www.alriyadh.com/1131853